كفاءة المصارف في تعبئة المدخرات ومنح الائتمان
(المصارف السورية العامة والخاصة)
ــ دراسة تحليلية مقارنة ــ

محمد العياش

قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

طالب دراسات عليا (ماجستير) قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

يناقش هذا البحث كفاءة كل من المصارف العامة والخاصة في جذب الودائع بأنواعها المختلفة من ودائع جارية أو ودائع ادخارية كحسابات التوفير والودائع لأجل، ومدى فاعليتها في استخدام هذه الودائع في منح التسهيلات الائتمانية. وذلك من خلال التطرق لموارد المصارف واستخداماتها واستعراض لواقع النظام المصرفي السوري بشقيه العام والخاص والمصارف المكونة لكل منهم.

ويتضمن هذا البحث دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة من حيث القدرة على تعبئة الودائع ومنح الائتمان من خلال تحليل نتائج أعمال هذه المصارف على مدى خمس سنوات من عام 2004 وحتى عام 2008.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:

1- خلال فترة الدراسة تبين أن المصارف الخاصة كانت أكثر كفاءةً وقدرةً على تعبئة المدخرات الفردية من المصارف العامة.

2- استطاعت المصارف العامة أن ترفع نسبة الائتمان الممنوح إلى حجم ودائعها 20% خلال فترة الدراسة مقارنة ب 18% في المصارف الخاصة وبالتالي هي الأكفأ في منح الائتمان المصرفي.

3- تبين من خلال الدراسة اقتصار تعامل المصارف السورية الخاصة على القطاع الخاص دون العام، فلا يزال تعامل القطاع العام حكراً على المصارف الحكومية.

المقدمة:

في الوقت الذي يتراجع فيه دور المصارف في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، نتيجة لمنافسة المؤسسات المالية الأخرى في مجالات الاستثمار والتمويل وتطور الأسواق المالية وقيامها بدور الوسيط بين المستثمرين والمدخرين، لا تزال المصارف في الدول النامية تحتل مكان الصدارة في هذه المجالات من خلال منحها للائتمان المصرفي.

وقد شهدت سورية في السنوات القليلة الماضية إصلاحات واسعة شملت كافة قطاعاتها الاقتصادية، وكان للقطاع المالي النصيب الأكبر من هذه الإصلاحات، فقد أصدر المشرع السوري القانون رقم 28 للعام 2001 الذي رخص بموجبه العمل للمصارف الخاصة منهياً بذلك احتكار المصارف العامة للسوق السورية منذ صدور قانون التأميم عام 1963. أيماناً منه بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به في مجال التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من مضي فترة زمنية قصيرة على دخول هذه المصارف السوق السورية ورغم كافة الصعوبات، فقد استطاعت منافسة المصارف العامة وأثبتت وجودها، ونجحت في استقطاب شريحة كبيرة من المتعاملين نظراً لتنوع وجودة الخدمات التي تقدمها، والمرونة في إجراءاتها وعملياتها، وتفهمها لاحتياجات عملائها.

وانطلاقاً من هذا المفهوم الهام لدور المصارف في الاقتصاد الوطني، سيتم في هذا البحث تناول نشاط المصارف وخاصة قدرتها على جذب الودائع باعتبارها المصدر الرئيسي لأموال المصارف، وكذلك استخدامات هذه الأموال مع التركيز على الائتمان المصرفي باعتباره النشاط الرئيسي لهذه المصارف وضمن هذا الإطار، سيتم استعراض واقع القطاع المصرفي السوري بشقيه العام والخاص، وتقييم دوره في حشد المدخرات الفردية وتوجيهها لخدمة الاقتصاد من خلال التسهيلات الائتمانية التي يقدمها.

مشكلة البحث:

يلعب النظام المصرفي دور هاماً وأساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الفردية وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية عن طريق منحه الائتمان المصرفي بمختلف أشكاله. ومن منطلق هذه الأهمية، وبما أن انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح يعني تعطيل جزء كبير ومهم من موارد المجتمع كان يمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية، حرصت السلطات النقدية على تخطيط تنظيم العملية الائتمانية للمصارف بما ينسجم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي:

- أيهما أكفأ المصارف العامة أم الخاصة في منح الائتمان نسبة إلى حجم ودائع كل منهما؟

أهمية البحث:

لم يعد هناك مجال للشك حول أهمية دور النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر المصارف الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني وفي ظل عدم وجود سوق فاعلة لرأسمال تصبح المصدر الوحيد لتقديم التمويل الاستثماري، وتقوم المصارف بدورها التنموي هذا من خلال تعبئة المدخرات الفردية وتوجيهها لتمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الائتمان الذي تمنحه بمختلف أشكاله.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- استعراض واقع القطاع المصرفي السوري بشقيه العام والخاص.

2- المقارنة بين المصارف العامة والخاصة من حيث القدرة على حشد المدخرات الفردية ومنح الائتمان.

فروض البحث:

يمكن صياغة فرضيات هذا البحث كما يلي:

1- المصارف العامة أكفأ من المصارف الخاصة بحشد المدخرات الفردية.

2- المصارف العامة أكفأ من المصارف الخاصة بمنح الائتمان نسبة لحجم ودائعها.

أسلوب ومنهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن من خلال مراجعة الأدبيات الحالية واستخدامها في وصف أعمال المصارف من حيث مواردها واستخداماتها ومن خلال مقارنة نتائج أعمال كل من المصارف العامة والمصارف الخاصة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة: عبد اللطيف، مصطفى، بعنوان: دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي – حالة الجزائر، بحث، جامعة ورقلة، 2006.

- هدفت هذه الدراسة إلى القياس الفعلي لأداء المصارف وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في النشاط الاقتصادي، من خلال الوقوف على النظام المصرفي الجزائري بشكل عام وتحديد دوره والعوامل التي تؤثر عليه سلباً وإيجاباً.
- وقد توصلت هذه الدراسة لضعف فاعلية المصارف في حشد الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وضعفها في تغيير الميل للإيداع المصرفي مما إثر سلباً على الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموماً. وقد أوصت هذه الدراسة بمواصلة الإصلاحات النقدية والمصرفية، وكذلك الإصلاحات على مستوى المؤسسات الاقتصادية تماشياً مع التحولات الاقتصادية العالمية.

2- دراسة: أبو معمر، فارس محمود، بعنوان: تقييم التسهيلات الائتمانية في فلسطين من وجهة نظر أصحاب ومدراء الشركات، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التسهيلات المصرفية المقدمة من المصارف الفلسطينية والوقوف على المعوقات التي تؤثر في حجم هذه التسهيلات من وجهة نظر العملاء.

- وتوصل الباحث لنتائج مفادها ارتفاع جودة الخدمات المصرفية وخاصة المقدمة للقطاع الزراعي يليه التجاري، كما يعاني القطاع المصرفي من البطء في معالجة طلبات الائتمان المقدمة. وقدمت الدراسة توصيات بضرورة اهتمام البنوك بجودة الخدمات المصرفية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع التجاري، وضرورة الاهتمام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد تمويلها.

تعريف المصرف:

أصل كلمة مصرف باللغة العربية مأخوذ من الصرف بمعنى (بيع النقد بالنقد) ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها في اللغة الانكليزية كلمة بنك (Bank) المشتقة من كلمة بانكو (Banko) بالإيطالية وهي كلمة يقصد بها المائدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى، والذين كانوا يقبلون إيداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها، وكانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة.

وتعرف المصارف بأنها "مؤسسات مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، خاصة الإقراض، التوفير، المدفوعات، كما توفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها"[1]. كما تعرف بأنها "منشآت تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الزائدة"[2].

تقسيم المصارف على أساس الملكية:

يمكن تقسيم المصارف من حيث الملكية إلى قسمين وهي:

---

[1] جبر هشام، المدخل للعلوم المالية والمصرفية، منشورات بيت المقدس، 2002، ص 90.

[2] اللوزي سليمان أحمد، زويلف مهدي حسن، الطراونة مدحت ابراهيم، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، 1997، ص 17.

أ- المصارف الخاصة: وهي المصارف التي تعود ملكيتها لمجموعة من الأشخاص أو المؤسسات الخاصة حيث يكون المصرف على شكل شركة مساهمة يقسم رأسمالها على مجموعة من الأسهم تطرح للاكتتاب العام.

ب- المصارف العامة: وهي المصارف المملوكة بالكامل للقطاع العام ومن أمثلتها في سورية المصرف التجاري والصناعي والزراعي.

مصادر تمويل المصارف واستخداماتها:

مصادر التمويل هي التزامات على المصرف وتظهر في جانب الخصوم من ميزانية المصرف العمومية، أما استخدامات الأموال فهي أصول أو موجودات المصرف. ولذا فإن أردنا التعرف على نشاطات المصرف التجاري لابد أن نتفحص إحدى ميزانياته.

أولاً: جانب الموارد أو الخصوم:

تعتمد المصارف التجارية في تمويل نشاطاتها على مصادر مختلفة بعضها ذاتي كرأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة وبعضها الأخر خارجي كالودائع بأنواعها والاقتراض من المصارف الأخرى أو من المصرف المركزي، وهو ما سنأتي عليه بالتفصيل فيما يلي:

1- رأس المال المدفوع:

ويمثل ما يدفعه المؤسسون أو المساهمون، أو الاثنان معاً، من أموال مساهمة منهم في رأس مال المصرف. ويعتبر رأس المال المدفوع، النواة الأولى لموارد المصرف الذي يبدأ به نشاطه المالي، ويستخدمه في شراء الأموال الثابتة، ومستلزمات النشاط المصرفي[1].

وتتمثل أهمية رأس المال في أنه مصدر لثقة المودعين ولتدعيم المركز المالي للمصرف مع مراسليه في الخارج، وقد حدد القانون رقم 3 لعام 2010

[1] دشامية أحمد زهير، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، 2000، ص 259.

الحد الأدنى لرأس مال المصرف التجاري ب10 مليار ليرة سورية، كما حدد القانون الحد الأدنى لرأس مال المصرف الإسلامي بمبلغ 15 مليار ليرة سورية.

2- الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة:

يقصد بالاحتياطيات المبالغ التي تقتطع من الأرباح الصافية ولا توزع على المساهمين، وتوضع جانباً في شكل احتياطي وذلك بغرض استخدامها في أنشطة معينة للمصرف. وتمثل الأرباح غير الموزعة المبالغ التي تقتطعها المصارف من أرباحها الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين ولا توزعها، وسميت بالأرباح المدورة لأن المصرف يجمعها كل عام ويضيفها للميزانية بشكل دوري.

3- الودائع:

تعد الودائع المصدر الرئيسي لمكونات موارد المصارف التجارية، وعادة ما تتجاوز الموارد الذاتية للمصارف التجارية بأضعاف مضاعفة. وتنشأ عن إيداع الإفراد والمشروعات أموالهم في المصارف لحفظها واستثمارها بشكل أفضل.

ويمكن تقسيم الودائع للأنواع التالية:

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب):

وتعرف بالحساب الجاري وهو عبارة عن مبلغ من المال يودع لدى المصرف التجاري ويتعهد الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها[1]. وقد بلغت قيمة الودائع الجارية في المصارف السورية الخاصة في نهاية عام 2008 حوالي 64.526 مليار ليرة سورية أي ما يعادل 19.7 من مجموع المطلوبات و41.4% من مجموع ودائع هذه المصارف في ذلك التاريخ[2].

---

[1] الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2007، ص 146.

[2] المصرف المركزي السوري، الإحصاءات النقدية والمصرفية، 2008، ص 21.

ويستخدم عادة هذا النوع من الودائع لتسوية التزامات ودیون المودعين من خلال تحرير شيك للمستفيد مسحوب على المصرف، وكذلك يمكن إصدار بطاقة صراف آلي (ATM CARD) تستخدم في السحب النقدي الفوري من هذا الودائع، وهذا ما يجعلها تتميز بالسيولة العالية.

ب- الودائع لأجل:

تتمثل هذه الودائع باتفاق بين المصرف والعميل، يودع فيه مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة في نهاية الفترة، ولا يجوز للمودع سحب الوديعة أو جزء منها، ولا يقل مبلغ الوديعة عن حد معين ويرتفع سعر الفائدة عليها كلما زاد حجم الوديعة وطالت مدة الإيداع[1].

وبالتالي تكون سيولة هذه الودائع أقل من سيولة الودائع تحت الطلب، وهذا ما يفسح المجال أمام المصارف التجارية لتوظيفها واستثمارها والحصول على قدر أكبر من العائد مقارنة بوضع الودائع تحت الطلب، وهذا ما يجعل المصارف التجارية تدفع مقدار أعلى من الفوائد لهذا النوع من الودائع، فقد بلغ سعر الفائدة الدائنة على الودائع الجارية لدى المصارف السورية 0.25% مقابل 5.44% على الودائع لأجل (لمدة شهر) لعام 2008[2].

وتهتم المصارف التجارية بهذا النوع من الودائع اهتماماً كبيراً، وخاصة الودائع طويلة الأجل لأنها تمكنها من منح تسهيلات ائتمانية لأجال طويلة، عملاً بالقاعدة المصرفية التي تدعوا لمقابلة الموارد طويلة الأجل بالاستخدامات طويلة الأجل[3].

ج- الودائع الادخارية (التوفير):

---

[1] الجنابي هيل عجمي جميل، أرسلان رمزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 127.

[2] المصرف المركزي السوري، الإحصاءات النقدية والمصرفية، 2008، ص 40.

[3] Timothy W. Koch and S. Macdonald, Bank Management, South-Western, 2009 edition ,7 p 125.

وهي الأموال التي يحتفظ بها أصحابها بقصد الادخـــار، وإلـــى أن يحين وقت الحاجة إليها يحصل أصحابها علـــى عائـــد دون أن يضـــحوا باعتبار السيولة[1].

وقد حدد القرار رقم (462/ م ن / ب) تاريخ 2009/1/31 الصـــادر عن مجلس النقد والتسليف أسعار الفائدة الدائنة التي تـــدفعها المصـــارف العاملة على ودائع التوفير ب 6% سنوياً مع إعطاء هامش حركة ±2%، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمـــودع الواحـــد، ويعامل الفائض عن المليون ليرة سورية في رصيد وديعة التوفير معاملة الحسابات الجارية.

4- الاقتراض من المصارف الأخرى:

فقد تلجأ المصارف للاقتراض من المصارف الأخـــرى محليـــة كانـــت أو أجنبية، كما أنها قد تقترض من المصرف المركـــزي لكونـــه يمثـــل مصـــرف المصارف.

وقد سمح القرار رقم (460/ م ن / ب1) تاريخ 2009/1/31 الصادر عـــن مجلس النقد والتسليف للمصرف المركزي تمويل المصارف العاملـــة، علـــى أن يستخدم هذا التمويل لردم الفجوات المؤقتـــة الناجمـــة عـــن عمليـــات التمويـــل الاستثمارية التي قامت بها هذه المصارف.

ثانياً: جانب الاستخدامات أو الأصول:

لما كانت الخصوم هي الموارد بالنسبة للمصرف فإن الأصول هي الأوجـــه المختلفة لاستخدامات هذه الموارد بهدف تحقيق أقصى أرباح ممكنة. وتتفـــاوت هـــذه الأصول فيما بينها تفاوتاً كبيراً سواء أكان ذلك من حيث السيولة أي سهولة تحويـــل الأصول إلى نقد بدون خسارة أو من حيث الربحية أي المقدرة على خلق الإيراد.

ويمكن حصر أهم استخدامات أو أصول المصارف في المجالات الآتية:

[1] د.شامية أحمد زهير ، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، 2000، ص 264.

1- الأرصدة النقدية:

تتكون الأرصدة النقدية للمصرف التجاري من النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها في خزائنه وكذلك الأرصدة النقدية المودعة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى[1]. وعادة ما تحتفظ المصارف بنسبة من حجم ودائعها على شكل أرصدة نقدية لمواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وتحدد هذه النسبة بناءاً على عدة عوامل أهمها:

أ- معدل الاحتياطي النقدي الإجباري: ويشكل الحد الأدنى لما يحتفظ به المصرف من موجوداته على شكل أرصدة نقدية لدى المصرف المركزي، ويقررها الأخير كنسبة من إجمالي ودائع المصرف[2].

ب- هيكلية الودائع: فالودائع الجارية تتطلب من المصرف الاحتفاظ بنسبة أعلى من الأرصدة النقدية مما تتطلبه ودائع التوفير والودائع لأجل.

ج- انتشار الوعي المصرفي والثقة بالمصرف: كلما زاد الوعي المصرفي في المجتمع كلما قل استخدام النقود القانونية وزاد استخدام النقود المصرفية من شيكات وأوامر صرف، وبالتالي تنخفض حاجة المصارف للاحتفاظ بالأرصدة النقدية.

2- الحوالات المخصومة:

تتمثل الحوالات المخصومة في أذونات الخزانة والسندات الحكومية وفي الأوراق التجارية وتتمتع هذه الأصول بسيولة عالية نسبياً مقارنة بالأوراق المالية من أسهم وسندات. وتعتبر أذونات الخزانة التي تشتريها المصارف التجارية، سندات حكومية قصيرة الأجل تصدر عادة لمدة ثلاث أشهر. تتعهد

---

[1] الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2007، ص150.

[2] Joseph F. Sinkey، Money، Commercial Bank Financial Management، Pearson Higher Education، 2001، edition 6، p 173.

الخزانة بموجبها أن تسدد قيمتها خلال المدة القصيرة المحددة[1]. وتتمثل الأوراق التجارية بالكمبيالات التي يقدمها عملاء المصرف وتستحق بعد أجل معين ويقوم العميل بالحصول على قيمتها النقدية بعد خصم الفوائد والعمولات المستحقة للمصرف[2].

3- محفظة الأوراق المالية:

تتألف محفظة الأوراق المالية في المصرف التجاري من سندات الشركات الحكومية وغير الحكومية واسهم الشركات المساهمة، و تتميز هذا الأوراق عادةً بارتفاع عوائدها كما يمكن للمصرف التجاري الاقتراض بضمانها من المصرف المركزي.

غير أن ما يؤخذ على الأوراق المالية هو ارتفاع مخاطرها وانخفاض سيولتها وخاصة في الدول حديثة العهد بالنظم المصرفية، حيث تزداد مخاطر الأوراق المالية نتيجة ضيق السوق المالية وعدم انتظامها، وتدني مستوى الإفصاح المالي.

4- القروض والسلف:

تمنح المصارف القروض لعملائها بموجب اتفاق بين المصرف والمقترض، يتم بموجبه قيام المصرف بإقراض العميل مبلغاً معيناً من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد والعمولات، وعادة ما يتم سداد أصل القرض وفوائده إما على أقساط شهرية، أو ربع سنوية، أو نصف سنوية، أو سنوية، وقد يتم تسديد قيمة القرض دفعة واحدة، وذلك في

[1] د.شامية أحمد زهير، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، 2000، ص267.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص174.

تاريخ الاستحقاق[1]. أما السلفة فتمثل التزاماً من المصرف إلى العميل الحاصل عليها في السحب منها بحدود المبلغ المصرح به. وعادة تمنح المصارف التجارية السلف للموظفين الموطنة رواتبهم لديها، وعادة يكون مبلغ السلفة ضعفي أو ثلاث أضعاف الراتب الشهري.

النظام المصرفي السوري:

يتكون النظام المصرفي السوري من مصارف القطاع العام والخاص وفيما يلي استعراض موجز لكل منها:

أ- المصارف العامة:

يعمل في النظام المصرفي السوري ستة مصارف عامة، مملوكة بالكامل وتدار من قبل القطاع العام، وقد احتكرت هذه المصارف القطاع المصرفي السوري منذ عام 1963 وحتى عام 2004. وفيما يلي استعراض موجز لكل منها:

1- المصرف التجاري السوري:

تم تأسيس المصرف التجاري السوري في عام 1967 لتمويل النشاط الاقتصادي والتجاري السوري الداخلي والخارجي، وقد أحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم 913 تاريخ 1966/10/29 من دمج مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأمية وسورية والمهجر.

وقد أصبح رأسماله سبعين مليار دولار بموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم 35 للعام 2006. ويستأثر المصرف التجاري السوري بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو 80% ويستحوذ

[1] عبد الله خالد أمين، الطراد إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 186.

على أكثر من 70% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي[1]. كما أحتل المركز 605 ضمن أكبر ألف مصرف في العالم للعام 1999 بالدراسة التي أجرتها مجلة (Bankers)[2].

2- المصرف الزراعي التعاوني:

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني أقدم المصارف السورية العاملة فقد تأسس عام 1888 كما يعتبر المصرف الأكثر انتشاراً بشبكة بلغت 106 فروع عام 2009[3]. وقد بلغ رأسماله 10 مليارات ليرة سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2005. وقد تخصص المصرف الزراعي التعاوني منذ تأسيسه بالائتمان الزراعي، وأدى دوراً حيوياً وهاماً في عملية التنمية الزراعية في سورية عبر تاريخه الطويل.

ويمنح المصرف الزراعي التعاوني القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتمويل نفقات الزراعة من حراثة وحصاد وشراء الآليات الزراعية وإقامة المشاريع الصناعية الزراعية.

3- المصرف العقاري:

تأسس المصرف العقاري عام 1966 لمواجهة المشكلة السكنية التي تعاني منها سورية، وقد بدأ المصرف عمله برأسمال قدره مليار ليرة سورية وقد زيد رأسماله ليصبح 1.5 مليار ليرة سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 31 للعام 2005. ويسعى من خلال قيامه بنشاطاته وأعماله المختلفة إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

- دعم الحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت العمرانية (السكنية والسياحية والصناعية والتجارية والحرفية).

---

[1] المصرف التجاري السوري، متاح على الموقع www.cbs-bank.sy.

[2] صندوق النقد العربي، متوفر على الموقع www.amf.org.ae.

[3] المصرف الزراعي التعاوني، متاح على الموقع www.agrobank.org.

[4] المصرف العقاري، متاح على الموقع www.reb.sy.

• تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية والشركات التي تهدف إلى بناء العقارات المعدة بصورة رئيسية للسكن.

• منح القروض للأفراد من أجل إنشاء أو إكمال أو شراء المساكن أو المكاتب التجارية والعلمية والمهنية.

4- مصرف التسليف الشعبي:

تأسس مصرف التسليف الشعبي عام 1966 برأسمال قدره 300 مليون ليرة سورية، ثم ازداد رأسماله بموجب المرسوم التشريعي رقم 32 للعام 2005 ليصبح 1.5 مليار ليرة سورية. وكان الهدف من أنشاؤه تمويل عمليات التجارة الداخلية المتوسطة الحجم، إضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها لذوي الدخل المحدود وصغار التجار والصناع والحرفيين والمهنيين.

يتعامل مصرف التسليف الشعبي بمختلف أنواع الحسابات، كما يمنح مختلف أنواع القروض كالقروض الشخصية وقروض السيارات والزواج والقروض المهنية، غير أن ما يميز مصرف التسليف الشعبي عن غيره من المصارف السورية تقديمه لشهادات الاستثمار، وهذه الشهادات اسمية وغير قابلة للتداول، وتسترد قيمتها من الفرع الذي أصدرها.

5- المصرف الصناعي:

تأسس المصرف الصناعي بموجب القانون رقم 177 سنة 1958 برأسمال قدره 12.5 مليون ليرة سورية وقد تطور إلى 100 مليون ليرة سورية عام 1990 ليصبح بموجب القرار رقم 525 سنة 2003 الصادر عن رئيس المجلس الأعلى للتخطيط 1.5 مليار ليرة سورية.

ويقدم المصرف الصناعي أنواع متعددة من التسهيلات المصرفية للعملاء من القطاع العام والمشترك والتعاوني والخاص وهي[1]:

[1] المصرف الصناعي، متاح على الموقع www.industrialbank.gov.sy.

1- القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنتين لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الأولية وتأمين مستلزمات الإنتاج.

2- القروض المتوسطة الأجل، التي تزيد مدتها عن السنتين ولا تتجاوز الخمس سنوات لشراء الآلات والتجهيزات أو لإقامة أو شراء الأبنية لأغراض الصناعة أو الحرفة.

3- القروض الطويلة الأجل، التي تزيد مدتها عن الخمس سنوات ولا تتجاوز العشر سنوات وتمنح من أجل تمويل وتأسيس الصناعات المتوسطة والكبيرة.

6- مصرف التوفير:

أحدثت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد بموجب المرسوم التشريعي رقم 119 تاريخ 1963/7/31 وأصبحت مصرف التوفير بموجب المرسوم التنظيمي رقم 485 تاريخ 2000/10/21. زيد رأسماله إلى 1.5 مليار ليرة سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2005. ويمنح مصرف التوفير جميع القروض المشمولة على القانون رقم عشرة فضلاً عن منحه قروض المشاريع السياحية وقروض تمويل المشاريع الصناعية والجامعات والمدارس الخاصة والمستشفيات، إلا أن ما يميز مصرف التوفير عن غيره من المصارف تقديمه قروض صغيرة ومتناهية الصغر للفئات الأقل حيلة في ترتيب أمورهم المعيشية لمساعدتهم على البدء بتأسيس مشاريعهم الصغيرة.

ب- المصارف الخاصة:

كانت بداية المصارف الخاصة في 2004/4/30 مع الترخيص لعمل ثلاث مصارف هي مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وقد بلغ مجموع رأسمال هذه المصارف 6.25 مليار ليرة سورية. توالى بعدها الترخيص لمصارف خاصة أخرى مثل المصرف العربي سورية وبيبلوس وعودة ومصرف سورية والخليج وبتاريخ

2006/9/7 رخص العمل لمصرفين إسلاميين هما المصرف الدولي الإسلامي ومصرف الشام الإسلامي.

وقد استطاعت هذه المصارف استقطاب شريحة كبيرة من المتعاملين، نظراً لجودة الخدمات التي تقدمها وتنوع هذه الخدمات. وهذا ما يفسره ازدياد عدد المصارف الخاصة العاملة في سورية، وازدياد طلبات الترخيص لدخول مصارف جديدة، كما يفسره الازدياد السريع لفروع المصارف الخاصة، فقد أرتفع عدد فروعها من 10 فروع عام 2004 إلى 82 فرع عام 2008.

ويقول د.الشلاح، أن نجاح المصارف الخاصة، استند إلى عوامل عديدة أهمها[1]:

1- القاعدة الصغيرة والمدروسة التي انطلقت منها المصارف الخاصة في عام 2004 وذلك من حيث الودائع والتسليفات والتوظيفات والكفالات والاعتمادات المستندية وإجمالي الموجودات والكادر والفروع.

2- اتساع السوق المصرفية السورية وضآلة تغطيتها من المصارف العامة.

3- التطورات الطارئة في العلاقة بين سورية ولبنان والتي أدت إلى تحويل قسم هام من إيداعات السوريين في لبنان إلى مصارف سورية.

وتقدم المصارف الخاصة مختلف أنواع المنتجات المصرفية، فهي تتعامل بمختلف أنواع الحسابات وبكافة العملات، كما تمنح القروض على اختلاف أنواعها، وقد توسعت هذه المصارف في مجال الإقراض الطويل الأجل، من خلال تقديمها للقروض السكنية وقروض الإكساء، وبدأت تدخل سوق الاستثمار المباشر وتتصدر قوائم المؤسسين في الشركات الجديدة، كمساهمة مصرف سورية والمهجر بتأسيس شركة أروب للتأمين ومساهمة مصرف عودة بتأسيس شركة عودة سورية للاستثمار.

[1] د. الشلاح رائف، المصارف الخاصة ودورها في تشجيع الاستثمار، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، العشرون 2007/1/30.

كفاءة المصارف في تعبئة الودائع ومنح الائتمان:

بتحليل الميزانيات المجمعة لكل من المصارف العامة والخاصة لمدة خمس سنوات نلاحظ:

- الارتفاع الكبير في رأس مال واحتياطيات المصارف العامة، حيث ارتفع رأسمالها واحتياطياتها من 73.7 مليار عام 2004 إلى 178.5 مليار عام 2008 بنسبة 242%، وقد جاء هذا الارتفاع في رأس المال نتيجة للمراسيم التشريعية الصادرة عام 2005 والمتضمنة رفع رأسمال المصارف العامة لعشرة مليارات ليرة سورية باستثناء المصرف التجاري الذي رفع رأسماله لسبعين مليار ليرة، وهذا يعكس رغبة المشرع السوري في رفع كفاية رأس مال المصارف العامة.
- على الرغم من الزيادة الإجمالية في حجم الودائع الفردية في المصارف العامة من 418.4 مليار عام 2004 إلى 488.6 مليار عام 2008 أي ما يعادل 70.2 مليار ليرة، إلا أن نسبة ودائعها إلى إجمالي الناتج المحلي انخفضت من 51% عام 2004 إلى 34% عام 2007.

جدول رقم(1)

تطور المصارف السورية العامة

	2004	2005	2006	2007	2008
الموجودات	1,224,024	1,247,726	1,227,645	1,304,006	1,344,089
رأس المال والاحتياطيات	73,734	66,420	185,164	184,824	178,537
ودائع القطاع الخاص	418،471	410،148	434،419	463،214	488،683
التسهيلات الائتمانية	143,361	205,474	219,335	237,396	265,041

إحصائيات المصرف المركزي 2008

- أن الزيادة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العامة للقطـــاع الخاص جاءت أكبر بكثير من حجم ودائعها، فقد ارتفعت نسبة هذه التســـهيلات كنسبة من إجمالي حجم الودائع من 34% عام 2004 إلى 54% عام 2008.

الجدول رقم(2)

تطور المصارف السورية الخاصة

	2004	2005	2006	2007	2008
الموجودات	26,236	95,227	182,795	289,222	326,370
رأس المال والاحتياطيات	4,859	19,795	23,922	39,591	33,514
ودائع القطاع الخاص	19,988	66,876	144,952	224,465	270,699
التسهيلات الائتمانية	4,408	17,054	35,415	66,447	110.895

إحصائيات المصرف المركزي 2008

- ويظهر الجدول رقم (2) أن المصارف الخاصة قامت بدور فعال في مجال حشد المدخرات و الموارد المالية حيث بلغت ودائع المصارف الخاصة 270 مليـــار عام 2008 مقارنة ب 19 مليار في عام 2004. وقد ارتفعت نســـبة ودائعهـــا المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمـــالي مـــن 1.5% عـــام 2004 إلـــى 11.1% عام 2007. علماً أن معظم ودائع المصارف الخاصة تعـــود للقطـــاع الخاص بينما لا تشكل الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامـــة أكثـــر مـــن 0,1% من إجمالي ودائعها عام 2008، على عكس المصارف العامـــة التـــي تتجاوز فيها نسبة الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة 35% من إجمالي ودائعها لنفس الفترة.

وبمقارنة الزيادة في ودائع المصارف الخاصة والبالغـــة 250.7 مليـــار ليـــرة بالزيادة الحاصلة في المصارف العامة والبالغة 70.2 مليار ليرة يقودنـــا هـــذا لرفض فرضية العدم وبالتالي المصارف الخاصة أكفأ من المصارف العامة فـــي حشد المدخرات الفردية.

- كما نجحت المصارف الخاصة في زيادة تسهيلاتها الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الخاصة كنسبة من إجمالي ودائعها من 22% عام 2004 إلى 40% عام 2008 أي بزيادة قدرها 18% وبمقارنتها بالزيادة الحاصلة في المصارف العامة والبالغة 20% يقودنا هذا لقبول فرضية العدم وبالتالي المصارف العامة أكفأ من المصارف الخاصة في منح الائتمان.

التوصيات:

1- لابد للمصارف الخاصة من إبداء مرونة أكبر في إجراءاتها عند منح القروض من خلال التخفيف من الإثباتات المالية والشخصية التي تطلبها من الزبائن، مما يمكنها من رفع مستوى ائتمانها الممنوح.

2- لابد من رفع مستوى خدمات المصارف العامة من خلال التدريب المستمر للموظفين والاهتمام بالصيرفة الالكترونية، والتبسيط في إجراءات تقديم الخدمات، مما يتيح لهذه المصارف منافسة المصارف الخاصة فيما يتعلق بجذب الودائع الفردية.

3- ضرورة إصدار التشريعات التي تسمح للمؤسسات القطاع العام التعامل مع المصارف الخاصة وعدم بقاء التعامل حكراً على المصارف العامة.

المراجع:

1-**اللوزي** سليمان أحمد، **زويلف** مهدي حسن، **الطراونة** مدحت إبراهيم، 1997- **إدارة البنوك**. الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن.

2-**الشمري** ناظم محمد نوري، 2007- **النقود والمصارف والنظرية النقدية**. دار زهران للطباعة والنشر، الأردن.

3-**البساط** هشام، 2001- **تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية**، ورقة مقدمة من صندوق النقد العربي، دمشق، ص 37.

4-**الشلاح** رائب، 2007- **المصارف الخاصة ودورها في تشجيع الاستثمار**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، العشرون 2007/1/30.

5-**الجنابي** هيل عجمي جميل، **أرسلان** رمزي ياسين يسع، 2009- **النقود والمصارف والنظرية النقدية**. الطبعة الأولى دار، وائل للنشر، الأردن.

6- **جبر** هشام، 2002- **المدخل للعلوم المالية والمصرفية**. الطبعة الأولى، منشورات بيت المقدس.

7-**شامية** أحمد زهير، 2000- **اقتصاديات النقود والمصارف**. الطبعة الأولى، منشورات جامعة حلب.

8-**عبد الله** خالد أمين، **الطراد** إسماعيل إبراهيم، 2006- **إدارة العمليات المصرفية**. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

9-**عبد الحميد** عبد المطلب، 2007- **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**. الطعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

10- **Timothy** W. Koch and S. Macdonald، 2009- **Bank anagement.** edition 7 ،South-Western.

11- **Joseph** F. Sinkey، Money، 2001- **Commercial Bank Financial Management**. edition 6، Pearson Higher Education

مواقع انترنت:

المصرف المركزي السوري	www.banquecentrale.gov.sy
المصرف التجاري السوري	www.cbs-bank.sy
المصرف الزراعي التعاوني	www.agrobank.org
المصرف العقاري	www.reb.sy
المصرف الصناعي	www.industrialbank.gov.sy
صندوق النقد العربي	www.amf.org.ae

The efficiency of banks in attracting savings and granting credit
(Syrian banks, public and private)
-A comparative analysis study-

Mohammed Ayash
University of Aleppo, Faculty of Economics, Department of Economics

Abstract

This paper discusses the efficiency of both public and private banks in attracting deposits of various types, current deposits and saving deposits as saving accounts and term deposits, and their effectiveness in the use of these deposits in the granting of credit facilities. through of study the resources of banks and their uses and review of the reality of the Syrian banking system, both public and private sectors and banks, consisting each of them.

This research includes a comparative study between the public and private banks in terms of ability to attracting deposits and the granting of credit through the analysis of the results of these banks over the next five years, from 2004 until 2008.

The researcher concluded, some results, including:

1) private banks more efficient and effective in attracting individual savings of the public banks.
2) public banks were able to raise the ratio of credit granted to the size of deposits 20% during the study period, compared with 18% in private banks so
3) study showed that Private banks limited their dealings to the private sector, because public sector is still Monopolized by the public banks.